

تحرك عاجل

اختفى الرجل ومازال مكانه مجهولاً

مازالت السلطات الإيرانية حتى الآن لم تحدد مصير ومكان وجود يوسف سيلاوي، من أفراد الأقلية العربية في الأهواز الإيرانية، والذي يعد من المفقودين منذ نوفمبر/ تشرين الثاني 2009. وربما تعرض للاختفاء القسري ويتهدده خطر التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة، وكذلك الإعدام خارج نطاق القضاء.

علمت منظمة العفو الدولية مؤخراً أن يوسف سيلاوي، الفني المتقاعد البالغ من العمر 57 عاماً من الأقلية العربية في الأهواز الإيرانية، مفقود منذ أواخر 2009. وكان أحد أصدقاء العائلة آخر من شاهده في منزله في مدينة الأهواز بإقليم خوزستان، نحو 6 نوفمبر/ تشرين الثاني 2009. أما زوجته، التي كانت خارج البلاد لزيارة ابنتيهما اللتين كانتا تدرسان بجامعة دمشق في سوريا، فقد أخطرت الشرطة بأنه في عداد المفقودين وذلك عندما عادت في 8 نوفمبر/ تشرين الثاني 2009. وأغلقت الشرطة ملف هذا الشخص المفقود في غضون ستة أشهر دون إجراء تحقيق واف. وواصلت السلطات إنكارها الرسمي لاعتقال يوسف سيلاوي؛ على الرغم من أن أسرته تعتقد أنه محتجز لديها بسبب القيود والتهديدات التي تعرضت لها الأسرة منذ اختفائه - وكذلك للعدد الكبير من تصريحات المسؤولين بهذا الصدد. وبعد بضعة أيام من اختفائه، قام ضباط من وزارة الاستخبارات باحتجاز الصديق الذي أخطر عائلة يوسف سيلاوي باختفائه لمدة ليلة واحدة، وتم استجوابه عن يوسف أثناء الاحتجاز.

ويبدو أن الضباط ضربوا الصديق وهددوه قائلين له إنه إذا تكلم عن الحادث فستصبح حياته في خطر. وقد تم تهديد إحدى المتصلات بالعائلة عن كذب، وأخبرها مسؤول من الحرس الثوري بأنها إذا لم تتوقف عن جمع المعلومات عن يوسف سيلاوي، فإنها سوف تُعتقل معه. وقد تعرضت زوجة يوسف سيلاوي لقيود السفر الصارمة، وأخبرها مسؤول من الحرس الثوري أن الطريقة الوحيدة التي أن ترى زوجها هي أن تعيد ابنتيهما إلى إيران. وزعم المسؤول أن البنيتين كانتا على اتصال مع جماعات المعارضة الإيرانية في دمشق. لم يكن يوسف سيلاوي ناشطاً سياسياً. ومع ذلك، فإن زوجته تنتمي لعائلة عربية نشطة سياسياً. علاوة على أن ابن عم يوسف سيلاوي وصهره، هو منصور سيلاوي (المتوفى في 2008) كان شخصية بارزة في المجتمع، وكان يدعو لاعتراق أكبر بحقوق عرب الأهواز. أسس منصور سيلاوي حزباً سياسياً يسمى حزب التضامن الديمقراطي الأهوازي قبل مغادرته إيران ووضعته السلطات تحت المراقبة بسبب نشاطه السياسي. يرجى الكتابة فوراً باللغة الإنجليزية أو الفارسية أو العربية أو الفرنسية أو الإسبانية أو لغتكم الأصلية:

- لمطالبة السلطات الإيرانية باتخاذ خطوات لتحديد مكان يوسف سيلاوي ومصيره؛
- لحثها، إذا كان في الاحتجاز، على إطلاق سراحه ما لم توجه إليه على وجه السرعة تهمة جنائية معترف بها، وأن تتمكن من التواصل الفوري مع أسرته، والمحامي والطبيب، وأن تحاكمه وفقاً لإجراءات تلتزم بالمعايير الدولية للمحاكمة العادلة؛
- لحثها على التصديق، على وجه السرعة ودون تحفظ، على اتفاقية حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري وبروتوكولاتها الاختيارية.

يرجى إرسال المناشدات قبل 7 يونيو/ حزيران 2016 إلى:



وترسل نسخ إلى
رئيس جمهورية إيران الإسلامية
حسن روحاني

رئيس السلطة القضائية
آية الله صادق لاريجاني
صيغة المخاطبة: سماحتكم

مكتب المرشد الأعلى
آية الله سيد علي خامنئي
صيغة المخاطبة: سماحة المرشد

كما نرجو إرسال نسخ إلى الهيئات الدبلوماسية المعتمدة في بلادكم، الواردة في القائمة أدناه. وإذا لم تكن في بلادكم سفارة إيرانية فنرجو إرسال المناشدات إلى البعثة

الدائمة لجمهورية إيران الإسلامية في الأمم المتحدة :

The Permanent Mission of the Islamic Republic of Iran to the United Nations, 622 Third Avenue, 34th Floor, New York, NY 10017, US.

الاسم العنوان 1 العنوان 2 العنوان 3 فاكس رقم الفاكس عنوان البريد الإلكتروني البريد الإلكتروني المخاطبة
يرجى التحقق مع مكتب فرعكم، إذا كنتم تعتمرون إرسال المناشدات بعد التاريخ المذكور أعلاه.



تحرك عاجل

اختفى الرجل ومازال مكانه مجهولاً

معلومات إضافية

قامت منى سيلاوي الابنة الكبرى ليوسف سيلاوي بمساعدة جالية اللاجئين الأهواز العرب في سوريا. وقد استدعاها مسؤولون من السفارة الإيرانية في دمشق للاستجواب عدة مرات.

في أكتوبر/ تشرين الأول 2009، عندما كان يوسف سيلاوي يزور ابنته في دمشق، استدعاها مسؤولو السفارة هو وابنته منى سيلاوي لاستجوابهما قبل عودته إلى إيران، في وقت لاحق من ذلك الشهر. وكانت زوجة يوسف سيلاوي خارج البلاد وقت اختفائه. إذ كانت تزور ابنتيهما اللتين تدرسان بجامعة دمشق في سوريا، عندما أخطرت عائلة يوسف بأنه لم يره أو يسمع منه أحد منذ عدة أيام. ومنذ افتقاد يوسف سيلاوي، زارت زوجته المستشفيات والمشارخ في الأهواز بحثاً عنه. وقد كتبت رسائل إلى القائد الأعلى الإيراني آية الله سيد علي خامنئي، وإلى عضو البرلمان من الأهواز، وطلبت المساعدة من مختلف السلطات القضائية والأمنية. ولكن تم تجاهل جهود أسرة يوسف سيلاوي في الحصول على معلومات عنه من السلطات. وقدم مسؤولون لهم رسائل مختلطة مختلفة، بما في ذلك ما قالوه لهم "ربما تزوج والدكما مرة أخرى ولن يعود"، أو "ربما فقد والدكما ذاكرته"، و "ربما اختفى بسبب مسألة قبلية". وأصبحت تحركات زوجة يوسف سيلاوي الآن مقيدة: فقد أبلغتها السلطات بأنها لن يسمح لها بمغادرة إيران سوى مرة واحدة في السنة، ومع ذلك، فإن قائمة البلدان التي سمح بسفورها إليها محدودة للغاية.

ويزعم عرب الأهواز الإيرانيون القاطنون في إقليم خوزستان في البلاد منذ فترة طويلة أن الحكومة تقوم بتمييز منهجي ضدهم، لا سيما في التوظيف والإسكان والوصول إلى المناصب السياسية، وممارسة الحقوق الثقافية والمدنية والسياسية. إن عدم القدرة على استخدام لغتهم الأم كوسيلة للتعليم في مرحلة التعليم الابتدائي مصدر آخر لاستيائهم العميق وإحباطهم. وقد وثقت منظمة العفو الدولية حالات عديدة حيث قبضت السلطات الأمنية على عرب الأهواز الناشطين سياسياً واعتقلتهم، هم أو أفراد أسرهم. وفي كثير من الحالات احتجزتهم بمعزل عن العالم الخارجي K ورهن الحبس الانفرادي في مراكز احتجاج غير معلنة K وعرضتهم للاختفاء القسري، وبالتالي عرضتهم لخطر متزايد من التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة.

وقد أعرب أحمد شهيد المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحالة حقوق الإنسان في إيران، أيضاً عن قلقه عبر تقاريره التي توثق حالات الاعتقال والاحتجاز والمحاکمات لعرب الأهواز عن الأنشطة المحمية التي تعزز حقوقهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية واللغوية والبيئية. في تقريره أكتوبر/ تشرين الأول 2013، ذكر المقرر الخاص أن عرب الأهواز يتعرضون للتعذيب النفسي والجسدي أثناء الاستجواب، بما في ذلك الجلد أو الضرب. وأجبروا على مشاهدة الإعدامات، وتلقوا تهديدات ضد أفراد أسرهم واحتجز أفراد من الأسرة بالفعل بغرض توريط الآخرين، أو إرغام الآخرين على الذهاب إلى السلطات. وذكر أحد من جرت مقابلتهم أن ابن عمه، وابن شقيقه وشقيقه قد اعتقلوا في يونيو/ حزيران 2012 لإجبار أطفالهم، الذين يعيشون حالياً في الخارج على العودة إلى البلاد.

ويحظر القانون الدولي الاختفاء القسري حظراً مطلقاً، وينص على عدم اتخاذ أي ظروف استثنائية مبرراً له. وعلى الرغم من أن كلمة "اختفاء" قد توحى بفعل غير ضار أو غير عنيف، إلا أن حالات الاختفاء القسري تشكل في الواقع انتهاكات قاسية وعنيفة، لا سيما في مجال حقوق الإنسان. فهو يقطع أواصر الأفراد بالعالم الخارجي، ويتركهم على علم بأن أحبائهم ليس لديهم أي فكرة عن مكان وجودهم أو ما إذا كانوا أحياء أو أمواتا. ويتم بذلك وضعهم خارج حماية القانون ويجرمون من حقهم في التمثيل القانوني أو المحاكمة العادلة. إن لجان مراقبة تنفيذ الاتفاقيات، ومحاكم حقوق الإنسان وغيرها من هيئات حقوق الإنسان قد وجدت، مرارا وتكرارا، أن الاختفاء القسري ينتهك أيضا حق الشخص في الحرية والأمان، وحقه في عدم التعرض للتعذيب أو غيره من ضروب سوء المعاملة، وحقه في العلاج، وحقه في الحياة. والاختفاء القسري كذلك "جريمة مستمرة"، تتواصل ما دام الشخص المختفي في عداد المفقودين، ومادامت الدولة لم تقدم المعلومات حول مصيره أو مكان وجوده. والاختفاء القسري له أيضا تأثير عميق على أفراد أسر الأفراد المختفين وأصدقائهم الذين يضطرون أحيانا إلى الانتظار سنوات بفارغ الصبر قبل أن معرفة ما إذا كان احبتهم أحياء أم أمواتا.

تحرك عاجل: 97/16 رقم الوثيقة: MDE 13/3909/2016 تاريخ الصدور: 26 أبريل/ نيسان 2016